أمن الانقلاب يطلق شائعة كاذبة عن محاولة انتحار الصحفي "وائل الحديني"

السبت 26 مارس 2016 04:03 م

نفت أسرة الصحفي وائل الحديني، المحتجز بمركز شرطة المحلة، الشائعات التي أطلقها أمن الانقلاب بمحافظة الغربية عن محاولته الانتحار داخل محبسه.

وأكدت الأسرة في بيان لها أن الحديني -المعتقل منذ قرابة 500 يوم- اضرب عن الطعام يوم الخامس من مارس الجاري إثر تعنت قوات أمن الانقلاب في إطلاق صراحه، للمرة الخامسة، بعد حصولة على حكم بالبراءة وعدة قرارات قضائية بإخلاء السبيل كان أخرها في الرابع والعشرين من شهر فبراير الماضي، وتعنتت أمن الدولة في الإفراج عنه رغم اخلاء سبيل جميع المعتقلين على ذمة القضية ذاتها.

وحملت الأسرة أمن الانقلاب المسئولية عن حياته وسلامته الشخصية. كما أهابت بمنظمات حقوق الإنسان المحلية والعربية والعالمية التدخل لوقف التعنت والانتهاكات المتواصلة في حق الصحفي وائل الحديني.

كان الحديني قد اعتقل فجر يوم 15 نوفمبر 2014 من منزله بمدينة المحلة الكبرى بمحافظة الغربية، حيث تم اقتحام شقته وتحطيم محتوياتها بالكامل، وترويع ابناءه وزوجته الحامل، وسرقة عدد 2 جهاز لابتوب، وكل الهواتف المحموله الخاصه به وبزوجته وابناؤه ومبلغ 700 جنيه مصري. وتم تهديده بإغتصاب ابنته الكبرى أمامه -طالبة في الصف الثالث الإعدادي في ذلك الوقت- لإجباره على فتح أجهزة اللابتوب الخاصة به، ثم اقتيد إلى مكان مجهول.

ظهر الحديني بعد ذلك بإسبوعين في حالة يرثى، وتبدو عليه علامات التعذيب البشع الذي لقيه على يد زبانية أمن الانقلاب، وفي حالة شديدة من الإجهاد والإعياء.

ولفقت قوات أمن الانقلاب للحديني قضية رقم 4676 مجمع محاكم المحلة الكبرى نيابة شرق طنطا بتهمة "بث أخبار كاذبة"، ونقل على إثرها لسجن قطور ثم سجن طنطا ثم مركز المحلة، حصل في تلك القضية على حكم بالبراءة، بتاريخ 26-5-2015 بعد تنحي قاضيان عن القضية، ولم ينفذ ذلك الحكم.

لفقت له قضية ثانية برقم 6191 بتهمة "الإنضمام إلى جماعة محظورة"، وقررت النيابة إخلاء سبيله بكفالة 1000 جنيه بتاريخ 2-11-2015، ولم تنفذه الداخلية.

لفقت له قضية ثالثة برقم 12388 بنفس التهمة السابقة التي حصل فيها لعى إخلاء سبيل وهي "الإنضمام إلى جماعة محظورة"، حصل فيها أيضا على اخلاء سبيل بكفالة 5000 جنيه يوم 15-12-2015، ودفعت الكفالة بإيصال رقم 348.

إلا أن أمن الانقلاب بدلا من إخلاء سبيله، قام بترك الصحفي وائل الحديني لمدة أسبوعين بمركز المحلة ثم اختطفه من محبسه لمدة 4 أيام، وعرضه على النيابة بتهمة جديدة لتقرر النيابة حبسه 15 يوما جديدة، حصل بعدها على اخلاء سبيل يوم 24 فبراير الماضي بكفالة 5 الآف جنيه تم سدادها كاملة، ولم يتم الإفراج عنه، وتم عرضه على النيابة التي قررت حبسه 4 أيام على ذمة التحقيق.

وهكذا يتعرض الحديني لسلسلة متواصلة من الانتهاكات القانونية بسلب حريته المرة تلو المرة بلا مسوغ قانوني، رغم حصوله على سلسلة من الأحكام والقرارات القضائية التي تُبرأ ساحته من أي تهم لفقها له أمن الانقلاب.